مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م24، ص ص: 101–129 (1437هـ /2016م)
DOI:10.4197 / Art.23-4

الظرف والجار والمجرور: مَحْرَمَيْنِ وأَجْنَبِيين:دراسة في التضَام اللغوي

فاطمة حسن عبدالرحيم
جامعة الملك عبدالعزيز

مستخلص قامت هذه الدراسة على الفصل بالظرف والجارّ والمجرور لمّا كثُر عند النحاة الحديثُ عن التوسُّع فيهما ، وانتفاء الأجنبية عنهما، وتأتي أهميةُ البحث من إثبات ما نُسب إليهما من أمر التوسُّع، و جمعِ ما قيل فيهما متناثرًا في الأبواب النحوية، لتقديم الصورة الكاملة للموضوع، وبيان ما يجوز، وما يرد ضرورة، وما يقبح، وما يمتنع. وقد بدأ البحثُ بالمصطلحات المتعلّقة بالموضوع، فعرّف الأجنبي، والمحْرَم، والفصل، والتوسّع. ويناقش البحث الأحكام المتعلّقة بالفصل بالظرف والمجرور مبينا العلة اللغوية له. وقد انتهى البحثُ إلى الصور الأربعة للفصل بين المواقع النحوية المتعلقة، وهي الفصل بالظرف أو الجار والمجرور فحسب، والفصل بغيرهما، والفصل بهما وبغيرهما، وامتناع الفصل. وقد تتبع مواضع كلّ حالة وأحكامها. ونتيجة البحث الأساسية هي أنّه أعاد تقويمَ الفصل بالظرف والجارّ والمجرور، وناقش آراء النحاة المختلفة فيه. وقد قدَّم البحثُ تفصيلات وتصنيفات جديدة، مثل أنّ الفصل قد يُعنى به الفصل التركيبي، فيكون ممتنعا بغيرهما جائزا بهما، وقد يكون جائزا، لكن الحكم الوظيفيّ للعامل متغيرٌ حال الفصل وعدمه، فينتفي العمل بالفصل، ويعود مع عدمه. أمّا الصورة التركيبية فغير ممتنعة، وأنّ الأخوة بين الظرف والجارّ والمجرور غير مستمرة فقد يفترقان، فيكون قبيحا في أحدهما،ومحمولا على غير القبح في الآخر.

الكلمات المفتاحية: الظرف – الجار والمجرور – التضام اللغوي .

مقدّمة

قدّمت الدّراسات النحوية الظواهر التركيبية اللغوية في نظام سلوكيّ داخليّ، يقوم على العلاقات بين أفراد الكلام داخل الكيان التركيبيّ، ولمّا كان نوعٌ من العلاقات النحوية قائما على التلازم، كالعامل والمعمول، والتابع والمتبوع، مما يشكّل ثنائيات لا تفترق، بلْ بعضها يحافظ على ثنائيته المتلازمة وإن لم يكن الكلام جملة في المفهوم النحوي، كما هو

الحال في الصفة والموصوف، لاحظ النحويون استجازة الفصل بين أجزاء تلك المتلازمات، فوقع الفصلُ بين أجزاء الكلام على مستوى الجملة، وغير الجملة، فأقرّ النظامُ النحويّ الأجانب والمحَارِم، وجعلهم معتبرين في الفصل أو غير معتبرين.

قال الرضي:"وإنّما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسّعهم في الظروف ما لا يُتوسع في غيرها، لأنّ كلّ شيء من المحدثات لا بدَّ أن يكون في زمان ومكان، فصارت مع كلّ شيء قريبةً ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها، كالمحَارِم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبيّ، وأجرى الجارّ والمجرور مجراه لمناسبة بينهما"(الأستراباذي،1998، 256/1)، وقد بيّن الرضي علّة نفي أجنبية الظرف، والجارّ والمجرور، مما أباح لهما الدخول فيما لا يدخل فيه غيرهما، فكان لهما حق الفصل بموجب المحرمية .

وسأتناول في هذه الوقفة الظرف والجارّ والمجرور على اعتبارهما مَحْرَمَيْنِ وأَجْنَبِيين في الدرس النحوي، في فصلين، الأول في الظرف والجار والمجرور مَحْرَمين، والثّاني في الظرف والجار والمجرور أَجْنَبِيَين، وسأبدأ حديثي بتمهيد أعرّف فيه الأجنبيّ والمحْرَم، والفصل، والاتسّاع.ثمّ خاتمة أجمل فيها النتائج، متّبعة المنهج الوصفيّ التحليليّ، حيث أقف على ما قاله النحويون القدماء،وأستعين بنظرات المحْدَثِين، فأجمع متفرّقه، وأسلّط الضوء على غامضه، وأعلل ما يحتاج إلى التعليل.

أدبيات الدّراسة:

لم أقف فيما وقعت عليه يدي من دراسات على دراسة قامت على إفراد الفصل بالظرف والجارّ والمجرور ببحث مستقل، أمّا الدّراسة الموسومة بـ(العقد الوسيم في أحكام الجارّ والمجرور والظرف) للصنعانيّ، (1143هـ) فقد قامت على تعريف الظرف، ومقاصد تحتها فصول، ولم يتناولهما بما تناولته به(الصنعاني،1412).

ويوجد دراسة بعنوان(الفصل النحويّ بين مطالب التركيب وقيم الدلالة) لعبدالعزيز موسى علي،وتختلف عن دراستي، فقد تناول فيها الفصل المطّرد، والفصل غير المطّرد. (علي،2006).

تمهيد:

شكّل الفصلُ بين أجزاء الكلام قضية نحوية، شغلت الفكر النحوي في كلّ عصوره، حصرًا وتعليلًا، إجازةً ومنعًا، ومع حديثهم عنه دارت عدَّةُ مصطلحات،وأرى أنّ طبيعة البحث تستدعي التعريف ببعضها.

1. الأجنبي لغة :

الأجنبي لغة:رجلُ جانبٌ وجُنُب أي غريب، والجمع أجناب، وفي حديث مجاهد في تفسير السيارة، قال: هم أجناب الناس، يعني الغرباء جمع جُنُب. ورجل أجنب وأجنبيّ وهو البعيد منك في القرابة.وجَنَب فلان في بني فلان إذا نزل فيهم

غريبا، ورجل جانب، وجُنُب أي غريب(ابن منظور، 1994، 277/1).

2 . الأجنبي اصطلاحا:

اصطلاح يُطلق على ما لم يعمل فيه العامل، وعلى اللفظ الذي يقحم بين متلازمين، فالمعروف أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، و يُفصل بينهما بقسم ، كقولهم: هذا غلام والله زيدٍ،و لا يجوز الفصل بينهما بأجنبيّ إلا في الضرورة، والأجنبيُّ هنا وفي الفصل بين المتضايفين معمول غير المضاف (اللبدي،1985، 55). وجرى ذكر الأجنبيّ عند النحويين ابتداء بسيبويه:" ألا ترى أنَّك لو قلت: ما زيد منطلقاً أبو زيد، لم يكن كقولك ما زيدمنطلقاً أبوه؛ لأنّك قد استغنيت عن الإظهار، فلما كان هذا كذلك أجري مجرى الأجنبيّ "(سيبويه، 1999، 105/1، 106)

فالأجنبيُّ في اللغة الغريب، وفي اصطلاح النحويين كذلك.وأشار إليه ابن السرّاج:" فنحو(كانت زيدا الحمى تأخذ)هذا لا يجوز؛ لأنّك فرّقت بين كان واسمها بما هو غريبٌ منها"(السرّاج،1985، 237/2)

3 . المحرم لغة :

المحرم ذات الرّحم والقرابة، أي لا يحلُّ تزويجها، تقول: هو ذو رحم محْرم، وهي ذات رحم محْرم. وقال الجوهريُّ: يُقال: هو ذو رحم منها إذا لم يحل له نكاحها.(ابن منظور،1994، 123/12).

4 . المحرم اصطلاحا:

المحْرَمُ عند النحويين ما له تعلّق فيما قبله،وهو ما يُقابل السببيّ، ومنه النعت السببيّ، وهو المتعلّق بسببيّ له صلة بالمنعوت الذي تقدّم النعت، نحو: جاء محمد العاقل أبوه، فالعاقل نعت سببيّ؛ لأنّه لم يتعلّق بوصف محمد مباشرة، بل تعلّق بوصف ما له علاقة به، وهو أبوه. وهذا يعني أنّ المراد بالسببيّ هو ما عدا الأجنبي (اللبدي،1985، 102) المحْرَم لغة صاحب الرَحِم، فيدخل فيما لا يدخل فيه غيره، وهو معناه عند النحويين. (الأشموني2002، 417/2).

5 . الفصل لغة:

الفصل لغة القطع، وفَصَلْتُ الشيء فانْفَصَل، أي قطعتُه فانقطع، وفَصَل من الناحية، أي خرج، و فَصَلْتُ الرضيعَ عن أمّه فِصالاً وافتصلتُه إذا فطمته.(الجوهريّ، 1990، 5/ 1790).

6 . الفصل اصطلاحا:

الفصل هو القطع بين المتّصلين في العادة، كالمتضايفيين، والصفة والموصوف،... وما هما كالجزء الواحد أو في منزلة الجزء الواحد في تلازمهما.(اللبديّ، 1985، 173).فالفصل لغة واصطلاحا قطعٌ بين متلازمين،أو كالمتلازمين.

7 . التوسّع لغة:

وَسَع أصل في اللغة يأتي على عدّة معانٍ، ومنه الواسع، في أسمائه سبحانه وتعالى،وهو نقيض الضيق، ويُقال اتّسع الطريق، وتوسّعوا في المجالس، أي: تفسّحُوا. والتوسيع خلاف التضييق.(ابن منظور، 1417، 392،393/8).

8 . التوسّع اصطلاحا:

شاعت الكلمة في المصنفات النحوية قديمة وحديثة، وجاء عند سيبويه، وعنون به بابا من أبواب كتابه: (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار)(سيبويه،1999، 272/1) .وأشار السيوطي للاتّساع، ومَن عقد له بابا من النحويين، ومَن ذكره، أو ذكر ما يكون التوسّع فيه.(السيوطي، 1984، 19/1 . 23).

ولم أقف على تعريف أو حدّ له، وتكشف استعمالاته استجازة أمر ،أو خروج الكلام عما هو له في أصل القاعدة، أو خرق لصورة التركيب الأصلية، لا لعلّة معتبرة أو قياس محكم، إنّما هو أمر مبناه التوسّع في بعض الكلم لميزة وُجدت فيها دون غيرها.(السّبتي،1986، 430/1).وأشار ابن جنيّ إلى مكانه في الكلام: "والاتّساع بابه آخرُ الكلامِ وأَوْسَطُه، لا صدره وأَوَّله"(ابن جني،261/4) ويرادف التسامح:"اعلم أنّ هذا موضع قد استعملته العرب، واتَّبعتها فيه العلماءُ، والسبب في هذا الاتّساع: أنّ المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعا، فلمّا آذنا اللغة به وأدَّيَا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه"(ابن جني،466/2).ويجيء بمعنى الاغتفار:"وأمّا صحة هذا الفصل قياسا فمن قِبَل أنّ الظرف والجارّ والمجرور مُغْتَفَر الفصل بهما"(ابن مالك،1990، 41/3) فهو نوع من أنواع التصرّف استجازتها اللغةفي بعض تراكيبها، وقبلته في أحكامِها.

الأحكام العامّة للفصل:

يقع الفصل بين المتلازمين، وشبه المتلازمين، ويقبح الفصل بين جزأين الاتصال بينهما قوي، قال ابن جني:"وعلى الجملة فكلّما ازداد الجزءان اتّصالا قوي قبحُ الفصل بينهما"(ابن جني،2/ 390) وأنّ الفصل بين العامل والمعمول والصلة والموصول وبين الفعل وما عمل فيه بالأجنبي لا يجوز(ابن جني، 2/ 403)،وأنّ الجملة الاعتراضية لا تعتبر فاصلا(الأندلسيّ، 2001، 95/6، 96)وأنّ أشهر أنواع الفصل بين أجزاء الكلام الظرف، والجارّ والمجرور، والنّداء، ولم يعتد به ابن جنيّ فاصلا، لكثرته في الكلام(ابن جني، 2/ 73).

ومما قاله النحاة عن أحكام الفصل بالظرف والجار والمجرور: إنّ الظرف والجار والمجرور أخوان، قال الأزهري:"لأنّ الظرف والجار والمجرور أخوان"(الأزهري، 2000 ،147/1) ويكثر فيهما

التعلّـق بالعوامـل عنـد الفصـل بهمـا فـلا يعـدّان أجنبيـين، غيـر أنّ انتفـاء الأجنبيـة لـيس مقصـورا عليهما، فالنّداء لا يكون أجنبيا إذا وليه المخاطب، فيفصل بين الصّلة والموصول(ابن مالك، 1990، 233/1)على قوة الاتصال بينهما، ويفصلان بين المتلازمين بلا قيد في حالات، وبقيد كونهما غير أجنبيين في حالات أخرى، ويمتنع الفصلُ بهما في حالـة ثالثـة، ويفصـلان متقـدّمين فيمـا لا يجـوز لعاملهما التقدّم.(السّبتي، 1986، 677/2) والفصل بهمـا بقيـد عـدم ملازمـة الظرفيـة: "فـلا يجـوز أي التوسّع فيما لزم الظرفية؛ لأنّ عدم التصرف منافٍ للتوسّع "(السيوطي، 1984، 20/1). وأمرُ الفصلِ قائمٌ على فصل مرتبط بالرتبة، وفصل غير مرتبط بها، وفصل له أثرٌ في العمل، وفصل لا أثر له فيه، وفصل مغيّرٌ لحكم، وفصل يبقي أحكام التركيب على حالها.

علّةُ الفصلِ بالظرفِ والجارّ والمجرور:

يجمع النحويون على أنّ علّة الفصل بالظرف والجارّ والمجرور علّةٌ راجعة لمستخدم اللغة، فالعرب توسّعت بهما في الفصل ما لم تتوسّع به في غيرهما،(الأستراباذي، 1998، 256/1) حيث تعمد العرب إلى بعض كَلِمها فتتوسّع فيها، لا لعلّة نحوية مطّردة مقيسة، بل هو خاضع للاستعمال، وسلوك العرب في كلامها، ومنهجها في تراكيبها، وطريقتها في أساليبها المتنوعة.فتكون الظروف والجارّ والمجرور مخالفة لغيرها في الفصل. وفي علّة المخالفة ذكر الورّاق وجهين:

أحدهما: أنّ الظروف قد تقوم مقام الأخبار نحو قولك (إنّ زيدا خلفك)، فلمّا كفّت عن الخبر وقامت مقامه لم يصر كالأجنبيّ من الاسم.

والوجه الثّاني: أنّ الظروفَ فيها اشتمالٌ على الجملة التي تتعلّق بها فقدّمت الظروف وأخرّت فقد صارت بهذا الاشتمال على الجملة والتعلّق بها والاحتواء عليها بمنزلة بعض الجملة وما ليس بأجنبيّ من الاسم والخبر، فجاز ذلك أن تفصل به"(الورّاق، 2005، 115) فالعلّة كلّها تدور حول إخراجهما فيما صارا إليه في التركيب من حكم الأجنبيّ.

الفصل الأوّل: الظرف والجار والمجرور مَحْرَمَين:

عَدَّ النحويون الظرف والجارّ والمجرور من المحارم التي تدخل فيما لا يدخل فيه غيرها،وحُمل المجرور عليه؛ لأنّ المجرورات تشبه الظروف، فهما متقاربان، فكلّ ظرف في التقدير مجرور بفي(الإشبيلي، 1999، 477/1، الأستراباذي/391/3)، وظاهر العلة وعلّة العلّة أنهما يفصلان بين كلّ متلازمين، إذ لم تتطرق العلّة لتخصيص متلازمين دون غيرهما ليكون الفصل بينهما بالظرف والجارّ والمجرور، ونقف مع ما يفصلان بينهما:

أولا:صور الفصل بالظرف والجار والمجرور دون غيرهما:

(1)الفصل بين الحرف المشبّه بالفعل واسمه:

الأصل في(إنّ) الدخول على المبتدأ، ولا يُفصل بينهما بفاصل، وتوسّعت العرب في الظرف والمجرور وفصلت بهما، وكأنّهما مؤخران، فقولك(إنّ في الدّار زيدًا) كأنّه(إنّ زيدًا في الدّار)(السّبتي،1986، 782/2)ومنعت العرب الفصل بين إنّ وأخواتها واسمها بخبرها ، فخبرها ذو رتبة محفوظة، وعلّته الفرعية في العمل، وتمسكّهم بعدم المساواة بين الأصل والفرع، واستثنوا من هذا الحكم أن يكون الفاصل ظرفا، أو جارّا ومجرورا لعلّة الاتّساع، من قِبَل أنّ كلّ كلام لا بدّ فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدّر، فامتنع(إنّ قائمٌ زيدا) وجاز(إنّ في الدار زيدا) و(إنّ عندك زيدا).(الإشبيلي ، 1999، 477/1)والفصل بهما في باب(إنّ) مرتبط بالرتبة، والإسناد، فهما جُزءُ الفائدة، فالظرف والجارّ والمجرور مسندان في جملتهما، ولا يصح الكلام بدونهما، لأنّهما الخبر، و أرى أنْ يوصف التركيب معهما بالتقدّم لا الفصل، فالجملة قبل الناسخ(في الدار زيدٌ) و(إنّ) من عوارض الكلام جاءت لتكسبه تأكيدا.

والفصل أو التقديم في باب(إنّ) فيهما دون غيرهما، إذ تمتنع الصورة التركيبة امتناعا تاما إن كان المتقدّم غيرهما، ويكون تقدّمهما واجبا في نحو(إنّ في الدّار رجلا) على اعتبار أصل المبتدأ والخبر قبل دخول (إنّ)(ابن مالك، 1990، 301/1) والتزام أصل الترتيب في الجملة ممتنع مرفوض.

ومن صور الفصل الجائزة بالظرف والمجرور، الفصل بين(إنّ) واسمها وخبرها معا، نحو(علمتُ أنّ اليوم زيدا سائرٌ) و(أنّ في الدّار عمرا جالسٌ)(ابن عقيل، 1980، 65/3)فصل الظرف والجارّ والمجرور بينها وبين معموليها معا، والفصل فيه ليس كالسابق؛ لأنّ الظرف والجارّ والمجرور ليسا من أركان الإسناد، كما أنّ فيه تجاوزا للأصل العام، لا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل(ابن الأنباري،162/1)، ففي التركيب الذي توسّط الظرف والجارّ والمجرور بين(إنّ) ومعموليها لا يجوز لعاملهما التقدّم، وهو من اتّساع العرب فيهما.(السّبتي، 1986، 677/2).

(2)الفصل بين اسم (لا) النافية للجنس بخبرها:

تعمل لا النافية للجنس تشبيها بإنّ وحملا عليها(الأزهري، 2000، 336/1)، والمحمول لا يتساوى بالمحمول عليه، وكما امتنع الفصل بين إنّ واسمها وخبرها كذلك امتنع الفصل في (لا)، سواء

عملت عمل إنّ أم عمل ليس، قال سيبويه في امتناعه:

"واعلم أنّك لا تفصل بين لا وبين المنفي، كما لا تفصل بين من وما تعمل فيه،وذلك انّه لا يجوز لك أن تقول(لا فيها رجل)كما أنّه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه(هل من فيها رجلٍ)ومع ذلك أنّهم جعلوا(لا) وما بعدها بمنزلة(خمسة عشر)فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين(خمسة) و(عشر) بشيء من الكلام لأنّها مشبهة بها"(سيبويه، 1999، 287/2)فمَنْعُ الفصل بينها وبين المنفي كما هو ممتنع فيما هي جوابه، وشبّه قبحه بقبح الفصل بين(خمسة) و(عشر) غير أنّ امتناع الفصل فيه ليس كامتناعه مع(إنّ) فصورة الفصل مع إنّ صورة ممتنعة تركيبا بغير الظرف وشبهه ، وعند الفصل بهما يبقى عملها، أمّا فصل لا عن اسمها فجائز تركيبا، والممتنع مع الفصل إنّما هو العمل وإن كان الفاصل خبرها، لذا ذكروا في شروط إعمالها أن يتّصل بها، ويلزم تكرارها في غير الضرورة، خلافا للمبرد وابن كيسان، وإبطال العمل عند الفصل بإجماع النحويين إلا الرمانيّ، فأجاز النصب، وقال الفصل يبطل البناء.(ابن عقيل، 1980، 345/1، المرادي، 2001، 544/1) فالفصل مع (لا)أحدث أحكاما جديدة تختلف عن أحكامها قبل الفصل، فمن حيث التركيب الذي تأتي فيه (لا) ثمّ الظرف والجارّ والمجرور ثم ما كان اسما لها قبل تقدّم الخبر تركيب جائز في اللغة من غير قبح أو ضعف، من حيث وظيفة الأداة بطل عملها، من حيث الحالة التي كانت لـ(لا) مع اسمها بطل التركيب الذي كان فيهما، والفاصل هنا ركنُ الإسناد(الخبر)، لكنّ (لا) فرع الفرع في العمل، فهي محمولة على(إنّ) و(إنّ) محمولة على الفعل، فلا يسوّى بينهما.

(3)**الفصل بين العدد ومميزه:**

امتنع الفصل بين العدد ومميزه،في غير الضرورة،ومنه قول الشاعر(عباس بن مرداس، 1968م،136):

على أنّني بعدَ مَا قدْ مَضَى ثلاثون للهجرِ حَوْلا كَمِيلا

(ابن مالك، 1990م، 419/2)

فصل بين(ثلاثين) ومميزه(حولا) بالجار والمجرور (للهجر). والفصل بينهما قبيح عند سيبويه:"وذلك أنّ قولك (العشرون لك درهماً) فيها قبح،... ولو قال(أتاك ثلاثون اليوم درهما) كان قبيحا في الكلام؛ لأنّه لا يقوى قوة الفاعل، وليس مثل كم"(سيبويه، 1999، 160/2)ولم يذكر الفصل بغير الظرف والجارّ والمجرور، والفصل فيهما على قبح، ولا يكون في غير الضرورة، فلئن كان بهما قبيحاً على ما فيهما من التوسّع فمن الأولى منعه بغيرهما.

(4)الفصل بين (نِعْم) و(بِئْسَ) وتبيينهما:

فُصل بين(بئس) وتبيينه بالجارّ، نحو قوله تعالى﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف 50)وما جاز في بئس جاز في نِعْم.ومنعه ابن أبي الربيع، قال: لا يجوز الفصل بين نِعْم وبئس ومفسّر المضمر ، لا تقول(نعم في الدار رجلا زيدٌ)(الأندلسيّ، 1998، 2050/5) وامتناع جواز الفصل فيه عائدٌ لإبهام الضمير، وشدّة احتياجه لتمييزه، وأجازه الرضيّ بالظرف فقط، ومجيئه في غير الظرف نحو،(نعم زيدٌ رجلا) محمول على الشذوذ(الأستراباذي،1998، 248/4)

ثانيا:صورالفصل بالظرف والجار والمجرور وغيرهما:

(1)الفصل بين المبتدأ والخبر:

المبتدأ لا يستغني عن الخبر، فتلازمهما من أجل الإفادة، وهما من المتلازمَين اللذَين يُفصل بينهما بالظرف والمجرور وبغيرهما، وبالأجنبيّ وغير الأجنبيّ، ومن الفصل بينهما بالأجنبيّ قول الفرزدق((ابن جني، 146/1، ابن منظور، 1417، 492/10):

وما مِثْلُه في النّاس إلا ممَلَّكا أبو أُمِّه حيٌّ أبوه يُقَارِبُه

تقديره:وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكّا أبو أمِّه أبُوه، فصل بين المبتدأ(أبو أمه) والخبر(أبوه) بحيٍّ، وهو أجنبي منهما.(الفارسيّ، 1998، 376/1)

فإن جاز الفصل بينهما بالأجنبيّ فالفصل بغير الأجنبيّ أولى.

(2)الفصل بين كان واسمها وخبرها:

يمتنع عند البصريين الفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها والخبر متأخّر، نحو(كان طعامك زيدٌ يأكل) وكذلك إنْ لم يتأخّر نحو(كان طعامك يأكل زيد) وهما جائزان عند الكوفيين، نحو(كان زيدا عمروٌ ضاربا)، وفرّق بعض البصريين بين الخبر العامل المتّصل بذلك المعمول الفاصل، وبينه إذا لم يتصل، فجاز في المتّصل، نحو(كان زيداً ضاربا عمرٌو) وامتنع في المنفصل، نحو(كان زيدٌ عمرٌو ضاربا)فإنْ كان معمول الخبر ظرفا، أو جارّا ومجرورا انتفى الخلاف، وجازت المسألة بإجماع، فيتقدّم الاسم متصلا بالخبر نحو(كان عندك مقيما زيدٌ) ومنفصلا نحو(كان عندك زيدٌ مقيما)(ابن مالك، 1990، 367/1، 368، الأندلسي، 1998، 1173/3، 1174) ، وعلّةُ الفصل بهما ليس لأنّه بالظرف والجارّ والمجرور فقط، بل له ولكونهما مَعْمُولين للخبر، وعدّهما الرضيّ أَجْنَبِيين وإن كانا معمولين للخبر،:"وذلك لكون الفعل عاملا ضعيفا، فلا يفصل بينه وبين معموله من الأجنبيات إلا بالظرف"(الأستراباذي، 1998، 204/4) ففصل بالظرف والمجرور على اعتبارهما أَجْنَبِيين ، وكان قياسه المنع، لأنّك أوليت(كان) غير اسمها أو

خبرها، وفصلت بـ(عندك) وهو أجنبيّ، لاتّساع العرب في الظروف(السّبتي، 1986، 688/2).

(3)الفصل بين البدل والمبدل منه:

البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه(الأستراباذي، 1998، 397/2) ،وليس البدل والمبدل منه كالشيء الواحد، كالصلة والموصول،والنعت والمنعوت، والمضافِ والمضَافِ إليه، وذكر أبو حيان في الارتشاف أنّ الأحسن ألا يُفصل بين البدل والمبدل منه، وقد يُفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل، نحو: أكلت الرغيف في اليوم ثلثه، وقام زيدٌ الظريف فقم، وقوله تعالى﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾(المزمّل 2)فرأى أنّ الأحسن عدم الفصل على الرغم من مجيئه في الكلام وفي كتاب الله، وذكر في البحر مواضع متعددة فُصل فيها بين البدل والمبدل منه، فأجاز الفصل بالخبر وقاسه على الفصل بين الصفة والموصوف،(الأندلسي، 2001، 357/4) وذكر أنّ الفاصل إن كان معمولا للعامل في المبدل منه جاز الفصل،(الأندلسي، 2001، 5/ 403، 404) واعترض على الزمخشريّ في جواز جعل(أن دعوا) من قوله تعالى ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدا﴾(مريم90، 91) بدلا من الهاء في منه، قال: وهذا فيه بُعد، وعلّله: لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه لجملتين.(الأندلسي216/6) ورأى الأخفش أنّ ثمانية من قوله تعالى﴿ وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ (الأنعام142، 143) بدلا من حمولة وفرش(ابن أبي طالب،1975، 275/1). والفصل فيها بثلاث جمل. وفُصل بينهما بالمبتدأ والفاعل، ومنه قوله تعالى﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾(إبراهيم10)، أُعربت(فاطر السماوات) صفة، أو بدلا(العكبري، 764/2)،ففصل بينها وبين لفظ الجلالة الموصوف(الله) بالفاعل عند من أعرب (شكّ) فاعل، والفاعل غير أجنبيّ،وبالمبتدأ عند من أعربها مبتدأ، والمبتدأ أجنبيّ.(الأندلسي،409/5).

والذي أراه جواز الفصل بينهما؛ لمجيئه في القرآن الكريم، وللفصل بين المتلازمَين اللذَين يكونان كالجزء الواحد، فهو بين البدل والمبدل منه أولى لأنّ الارتباط بينهما أضعف.

(4)الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه:

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف والجارّ والمجرور ممتنع عند أبي علي، وقصره على الضرورة، ومنه قول الشاعر(الأعشى،1983، 283):

يوما تراها كشبهِ أردِيَة العْصبِ ويوما أديمها نغِلا

ففصل بـ(يوما)بين (الواو) و(أديمها) المعطوف على الضمير في تراها(ابن مالك، 3،1238/1982). وعند ابن مالك وابن عصفور فيه تفصيل حسب صورة حرف العطف، فيجوز الفصل بالظرف والجارّ والمجرور إن كان حرف العطف على أزيد من حرف، نحو: (قام زيد في السوق ثم في الدار عمرو)، أمّا إن كان حرف العطف على حرف واحد كالواو والفاء فجوازه مختص بالضرورة، وبالظرف والمجرور دون غيرهما على ما ذكر الفارسيّ، لشدّة افتقارهما، فكرهوا فيهما الفصل(ابن مالك، 1982، 1240/3، الإشبيلي،1999، 250/1، 251) وذكر ابن مالك أنّ الفصل بينهما بالظرف والجارّ والمجرور جائز اختيارا، إن لم يكن المعطوف فعلا، ولا اسما مجرورا، وقال هو في القرآن كثير، ومنه قوله تعالى﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ (النساء58)ففصل بإذا وما أضيفت إليه بين الواو و(أن تحكموا) وهو معطوف على(أن تؤدّوا) (ابن مالك، 1982، 1239/3)فالفصل بينهما ليس على الجواز مطلقا، ولا على المنع مطلقا.

وأجاز ابن عصفور الفصل بالقسم، وساوى بينه وبين الظرف والمجرور، قال:"إلا بالقسم خاصّة، أو بالظرف والمجرور،...نحو: قام زيد ثم والله عمرو"(الإشبيلي، 1999، 250/1).

(5)الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

المضاف إليه منزّل من المضاف منزلة جزئه؛ لأنّه واقع موقع تنوينه، وكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نُزّل منزلة الجزء منه، هذا قول بعض البصريين (الأزهري، 1،732/2000) ، قال سيبويه:"ولا يجوز يا سارقَ الليلة أهلِ الدّار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور"(سيبويه، 1،234/1999)والمسألة خلاف بين البصريين و الكوفيين، فلا يفصلون بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجارّ والمجرور، للتوسّع فيهما ما لا يتّسع في غيرهما، فما سواهما باقٍ على أصله.(الأنباريّ، 1987، 435/2) أمّا الكوفيون فأجازوا الفصل بهما وبغيرهما في غير الضرورة،واحتجوا باستعمال العرب، ففصلت بالمفعول في قول الشاعر(الأنباري، 2،427/1987):

فزججتها بمزجّة زج القلوص أبي مزاده

فصل بـ(القلوص) وهي مفعول بين (زجّ) المضاف, و (أبي) المضاف إليه،وفصلت بالفاعل في قول الشاعر(الأنباري،428/2):

تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شفت غلائل عبدُ القيس منها صدورها

ففصل بالفاعل(عبدالقيس) وهو أجنبيّ، وبالجارّ والمجرور(منها) بين المضاف(غلائل) والمضاف إليه(صدورها).

وجاء الفصل بالمفعول به في قراءة ابن عامر في قوله تعالى﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ (الأنعام137) قرأ ابنُ عامر (زُيِّنَ) بضم الزاي و (قَتْلُ) بضم اللام وكلمة (أولادهمْ) بفتح الدال ، (وشركاؤهم) بياء . وقرأ باقي القراء السبعة (زَيَّنَ) بفتح الزاي وكلمة (قَتْلَ) بفتح اللام ، و (أولادهم) بكسر الدال(الأنصاريّ،1403، 644/2).ووصفابن الأنباريّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قراءة ابن عامر بأنّه ضعيف في القياس جدا.(الأنباريّ، 1987، 427/2 . 438) وفُصل بينهما بالنّداء، كما في قول الراجز(ابن جني،404/2):

كأنّ برذون أبا عصام

زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجام

أي:كأنّ برذونزيد يا أبا عصام، وسمع الكسائيّ(هذا غلام والله زيدٍ) ففصل بالقسم، كما فصل بينهما بـ(إمّا) في قول الشاعر(تأبط شرا، 1984م، 89):

هما خطتا إمّا إسارٍ ومنَّةٍ وإمّا دمٍ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ

فيمن رواه بالجر.وفُصل بينهما بالتوكيد، وعطف البيان، والنعت.(السيوطي، 2001، 57/3) وفُصل بينهما بحرف الجر، في نحو:(لا أبا لك) و(لا أخا لعمرو) و(يا بؤس للحرب) و(لا غلامي لك) و(لا يدي لك بكذا) فجاءت اللام وهي حرف مقحمة بين المضافوالمضاف إليه، وهو خلاف القياس،وبالاسم الموصول(أل)،قال السيوطي:"ولا يُفصل بين الخافض والمخفوض بغيرها من الأسماء"(السيوطي، 1984، 64/3)

وضبط ابن مالك الفصل بأنّه لا يكون بما ليس معمولاللمضاف،ويسهُل إذا كانمعمولا للمضاف(ابن مالك، 1982، /992 . 994).

فالفصل بين المضاف والمضاف إليه جاء بغير الظرف والمجرور، فإنْ سلمنا بخضوعه للضرورة في الشواهد الشعرية فمجيئه في القراءة يرجّح جوازه لعدم الاعتراض على القراءة.

(6)الفصل بين (كم) ومميزها :

لكم موضعان، استفهام وخبر، وهي في الاستفهام بمنزلة اسم منون يعمل فيما بعده، وفي الخبر بمنزلة اسم غير منون يجر ما بعده، بمنزلة المضاف والمضاف إليه، فيمتنع الفصل بينهما عند سيبويه:"لأنّه قبيح أن يُفصل بين الجارّ والمجرور؛ لأنّ المجرور داخل في الجارّ فصارا كأنّهما كلمة واحدة"(الكتاب، 1999، 166/2) وأجاز يونس

الفصل بينهما في السّعة بالظرف وشبهه، فيجيز في الاختيار نحو قول الشاعر(أنس بن زُنيم، 1985، 113، الأنباري، 1987، 303/1):

كم بجودٍ مُقرفٍ نال الفتى وكريمٍ بخلُه قد وضَعَه

وقال الأندلسيّ: إنّه يجيز الفصل بالظرف وشبهه إذا لم يكن مستقرا، واستدلوا على جواز الفصل بالمستقربقول الشاعر(البغدادي، 1989، 476/6):

كم في بني سعدِ بن بكرٍ سيّدٍ
ضخم الدسيعةِ ماجدٍ نفّاع

والجر مع الفصل بالجملة لا يجيزه إلا الفرّاء،بناء على مذهبه في أنّ الجر بـ(من) مقدّرة. ونُسب للكوفيين.

وغير الفرّاء ينصب مع الفصل حملا على الاستفهامية. ويُفصل بالفعل المتعدّي فتلزم(مِن) لئلا يلتبس المميز بمفعول المتعدّي، نحو قوله تعالى﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾(الدخان25)(الأستراباذي،1998، 341،342/1، العكبري،429،200).

فالفصل بين كم ومميزها غير ممتنع في كلّ أحواله، فيمتنع عند الإضافة، ويجوز عند الإعمال،وجاء الفصل بالظرف وشبهه، وبغيرهما، وإن كان على خلاف فيه.

(7)الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه:

أسلوب التعجب من الأساليب التي تجري مجرى الأمثال، وهذا يجعلها من الصيغ الثابتة التي لا يُتصرّف فيها، ومن التصرّف الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، فمنع بعض النحويين الفصل بين الفعلين والمتعجب منه إن لم يتعلّق الفصل بهما، ومنعه إجماعا، للفصل بين المعمول الضعيف وعامله بالأجنبيّ، فلا يجوز(لقيته فما أحسن أمس زيدا) على أن يتعلّق أمس بلقيت، ولا إن تعلّق بهما وكان غير ظرف، فلا يجوز(ما أحسن قائما زيدا) وأما الفصل بينهما بالظرف، نحو (ماأحسن بالرجل أن يصدق) و(أحسن اليوم بزيد) فأجازه الفرّاء،والجرميّ،وأبوعليّ،والمازنيّ.(الأستراباذي، 4،242/1998،241) وزعم بعضهم أنّه قبيح،(الأندلسيّ،4،2072/1998) ومنعه الأخفش والمبرّد، تمسكًا بجريه مجرى المثل، والمجيزون احتجوا بأنّ فعل التعجب وإن كان ضعيفا فلا ينحط عن درجة إنّ في الحروف، وقد جاز معها الفصل بالظرف والجارّ والمجرور، فإن جاز هذا في الحرف فهو في الفعل أجوز. (ابن يعيش،150/7)وذهب الجرميّ،(الأشمونيّ،27،28/2) وهشام(ابن عقيل،157/1980،2) إلى جواز الفصل بينهما بالحال،نحو(ما أحسن مجرّدة هندا) وأجاز الجرميّ الفصل بالمصدر، نحو(ما أحسن إحسانا زيدا) وإن

كـان الفصـل بـالظرف والمجـرور اللـذَين بابهمـا التوسّع في سنن العربية ونهجها محلّه الخلاف، فقد أتـى الاسـتعمال فـي الفصـل بـين فعـل التعجـب والمتعجـب منـه بمـا هـو أبعـد فـي الفصـل منهمـا، فيفصـل بـلا خـلاف بالمنادى،قالـه ابـن مالـك، ومنـه قول علي رضي الله عنه:"أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا"وصحح الفصل بالجارّ والظرف قياسـا، مـن قِبَـل اغتفـار الفصـل بـالظرف والجـارّ والمجرور بـين المضـاف والمضـاف إليـه مـع أنّهمـا كالشـيء الواحـد، فاعتبـار الفصـل بهمـا بـين فعلـي التعجب والمتعجب منـه وليسا كالشـيء الواحد أحقّ وأولـى، ولمجيئـه فـي بِئس وهـي أضـعف مـن فعـل التعجـــب.(ابـــن مالـــك،1990، 41/3،ابـــن عقيل،1980، 157/2،ابن الناظم،464)وأجاز ابن كيسـان الفصـل بلـولا، كمـا فُصـل بـين مـا وفعـل التعجـــــب بكـــــان.(الأندلســـــي،1998، 2072،2073/4) فتنـتقض دعـوى جـري التعجـب مجرى المثل، كما تبطل دعوى التوسّع في الظرف والمجرور مـا لا يتوسـع فـي غيرهمـا علـى الإطـلاق والعموم.

(8)الفصل بين الفعل والفاعل:

الأصلُ أن يلي الفاعل المفعول به ، والفصل بينهما له مسائله المتعلّقة برتبة الفاعل والمفعول، والتي جاء لها الاستعمال بصور ثلاث، صورة يلتزم فيها الأصل فلا يصح تقديم المفعول وتأخير الفاعل؛ وذلك عند اللبس، نحو: (قابل موسى عيسى)، والثانية جواز ترك الأصل وتقديم المفعول، وذلك عند قيام القرينة، نحو (أكل الكمثرى عيسى)، والثالثة وجوب ترك الأصل، وله ثلاث حالات، الأولى: أن يتّصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو قوله تعالى﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة124)والثانية: أن يُحصر الفاعل بإنما أو إلا، نحو قوله تعالى﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر28)و نحو(ما ضرب عمرا إلا زيدٌ) والثالثة: أن يتّصل مفعوله وهو غير متّصل، نحو:(قابلك زيد)و(الإستراباذي،1998، 171/1، الأزهري،2000، 412/1 . 418)المفعول في هذه الحالات يفصل بين العامل ومعموله دون اشتراط نوع فيه، فيفصل ظرفا ومجرورا وغيرهما، ومما فُصل بينهما بالجارّ والمجرور قول الشاعر(أبو العبّاس ثعلب،115،1964):

وهل ينبتُ الخطيُّ إلا وشيجهُ ويُغرسُ إلا في منابتها النّخلُ

ففصل بالجارّ والمجرور بين الفعل ونائب الفاعل وهو بمثابة المفعول المحصور بإلا (الأزهري،2000، 414/1).

فالفصل بين الفعل وفاعله يأتي على وجه الجواز ،ووجه الوجوب بالظرف، والجار ومتعلّقه، وغيرهما.

(9)الفصل بين (أنْ) الناصبة وأخواتها والفعل المضارع:

منع سيبويه الفصل بين(أنْ) وأخواتها وبين الفعل، وعلّله بكراهية التشبيه بما يعمل في الأسماء، نحو ضربت، وقتلت؛ لأنّها لا تتصرّف تصرّف الأفعال (سيبويه،1999، 11/3)،ومنع الرضيّ الفصل بين أنْ ولن وكي ومنصوباتها، وذكر أنّه ممتنع اتفاقا، وعلّته أنها نواصب بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله، كما منع الفصل بين الفاء والواو واللام وبين ما انتصب بعدها، وعلّته عنده كونهاعلى حرف واحد،(الإستراباذي،1998، 62/4) وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا، نحو (أريد أن عندي تقعد)، و (أن في الدار تقعد)، قاسه على جوازه في أنّ، نحو: (علمت أنّ اليوم زيدا سار)، و (أنّ في الدار عمرا جالس)، وفي غيرهما اضطرارا، ومنه قول الشاعر(ابن جني،411/2):

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ

فصل بين(لن) والفعل المنصوب بها(أدعَ) بغير الظرف وشبهه اضطرارا، وأجاز الكسائيّ والفرّاء الفصل بالقسم، نحو:(لن والله أكرمَ زيدا)وأجاز الكسائيّ الفصل بالمفعول، نحو:(لن زيدا أكرم)(ابن عقيل،1980، 65/3) وأجاز الكوفيون الفصل بالشرط، نحو:(أردت أنْ إنْ تزرني أزورَك) بنصب(أزورك) والفصلُ بالشرط.(الأندلسي،1998، 1641/4) ويُفصل بين(إذن) والفعل دون الفاء والواو بالقسم، نحو(إذن والله أكرمك)، والدعاء، نحو(إذن . رحمك الله . أكرمك)، والنّداء، نحو(إذن يا زيد أكرمك) وعلّته كثرة دور هذه الأشياء في الكلام، واستجازته عند الرضيّ فيها دون غيرها من أخواتها نواصب المضارع، أنّها اسم، وأخواتها حروف، والاسمية فيها محل خلاف، وذِكرُ الفصل هنا متّصل بعملها، إذ من شرط العمل أن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل، فإن كان الفاصل واحدا مما ذكر بقي العمل، ومَنَع الفصل بينهما بالظرف وشبهه، والحال، وعلّته أنّ الظرف والحال معمولان للفعل الذي هو صلة(أنْ) ولا يتقدّم على الموصول ما في حيّز الصلة.(الإستراباذي،1998، 42/4) وأجاز ابن عصفور الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم، والظرف، والجار والمجرور (الإشبيلي، 1999، 287/1).وأجاز ابن هشام الفصل بالقسم ولا النافية، وأجازه ابن بابشاذ بالنّداء والدّعاء، والكسائيّ وهشام بمعمول الفعل، واختلفا في الأرجح، فالكسائيّ يرجّح النصب، وهشام يرجّح الرفع.(ابن هشام،22/1)وأجاز الأخفش الفصل بين حتى و أو وبين الفعل المنصوب بهما بالشرط، نحو(انتظر حتى إنْ قُسم شيء تأخذَ) بنصب (تأخذ)، ونحو(لا أسير والله أو إذا قلتَ لك اركب: تركبَ) بنصب(تركب)واستقبحه ابن السرّاج، وقال الفصل بالظرف أسهل،على قبحه، نحو(سكت حتى إذا أردنا أن نقوم يقول)و(أقمْ حتى متى أكلنا تأكل)أمّا

الفصل باسم غير الظرف، نحو(انتظر حتى مَن أخذ تأخذَ)فممتنع.(الإستراباذي،1998، 4/62،61).

قضية الفصل بين الحروف النواصب ومعمولها مرتبطة بالعمل، فإن كان الفصل فيما رأوا منعه انتفى العمل، فالتركيب غير ممتنع، لكنّه موّجه للعمل والإلغاء.وهنا يتأخّر الظرف وأخوه في ميزة الفصل عن غيرهما، فالفصل بالقسم والنّداء والدعاء أكثر قبولا من الفصل بهما، والخلاف فيهما كالخلاف في غيرهما، وعندما قورن الفصل بهما مع الفصل بالشرط، وُصف بكونه أسهل مع القبح.

(10)الفصل بين (لام) القسم والفعل المقسم عليه:

يُفصل بين (لام) القسم والمقسم به بالجارّ والمجرور، نحو قوله تعالى ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾(آل عمران158)فقدّم على الفعل المقسم عليه ما تعلّق به، والجارّ والمجرور في الآية غير أجنبية لتعلقّها بالمقسم عليه، ولا يقتصر الجواز عليه، بل يفصله به وبغيره،نحو(والله لسوف أكرمك) ويترتب على الفصل الاستغناء عن توكيد الفعل.(ابن مالك،1982، 3/1403)

(11)الفصل بين الاستفهام و(قال) العاملة عمل ظن :

تعمل(قال) عمل ظن عند سُليم مطلقا، وعند غيرهم بشروط، أن يكون في مضارع، مسند لمخاطب، مقصود به الحال، بعد استفهام متّصل، فإن وقع الفصل بطل الإعمال، ورجعت الحكاية، إلا إنْ كان الفاصل ظرفا، أو جارّا ومجرورا، ومنه قول الشاعر(السيوطي، 1984، 2/232):

أبَعدَ بُعْد تقول الدّارَ جامعةً شملي بهم أم دوام البعد محتوما

فصل بين الاستفهام وتقول بالظرف،وأعملها في المفعولين فنصب،أو أحد المفعولين، ومنه قول الشاعر(البغدادي، 1989، 9/183، 184):

أجهالا تقولُ بني لؤي لعمرُ أبيكَ أم متجاهلينا

فنصب المفعولين مع الفصل بين الاستفهام والفعل بأحد معموليه(ابن مالك،1990، 2/96).

فالفصل غير مقتصر على الظرف والجارّ، بل ساواهما معمول الفعل الناصب، ففصلا مع الإعمال لكثرة مجيئهنّ فواصل في هذا الموضع.

(12)الفصل بين (أفعل) التفضيل و(مِن):

يجوز الفصل بين(أفعل) و(مِن) بمعمول أفعل، من جار ومجرور، نحو قوله تعالى﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ (الأحزاب6)وظرف، نحو قول الشاعر(ابن مالك،1982، 3/53) :

فلأَنتَ أسْمحُ للعُفاة بِسُؤْلِهم عِنْدَ المصائبِ من أبٍ لبنيهِ

وبتمييز،نحو(زيدٌ أحسنُ وجهاً من عمرو) ويُفصل بغير المعمول، ونحو منه الفصل بالمنادى، في قول جرير(جرير،522):

لم يلقَ أخبثَ يا فرزدقُ منكُم ليلا وأخبثُ في النهارِ نهارَا

وبلو وما اتصّل بها، نحو قول الشاعر(ابن دريد، 1979م، 374):

ولفوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا من ماءِ موهبةٍ على خمْرِ

(الأندلسي،1998، 2331/5، 2332)

فيستوي الفصل بالمعمول وغير المعمول، الظرف والمجرور وغيرهما، فالتوسّع والأجْنَبِية والمحْرَمِية غير معتبرة فيه.

ومنعوا في مسألة الكحل وهي قولهم(ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) جعل(أفعل) صفة لما قبلها، رافعة لما بعدها، أو جعله خبرا للكحل وهو ممتنع عند النحاة جميعا، عدا الأعلم، للفصل بالمبتدأ بين (أفعل) و (من) مع كونهما بمنزلة المضاف إليه(الرضيّ،1998، 534/3، ابن مالك،1990، 68/3،الأندلسيّ،1998، 2337/4) في المواضع السابقة فُصل بين المتلازمين بالظرف والجارّ والمجرور، وبغيرهما، على الاتفاق فيهما أو الاختلاف، في السّعة أو مقتصرا على الضرورة، فليس الاتّساع بهما ما لا يُتوسع في غيرهما قاعدة مطّردة في كلّ أساليب العربية وتراكيبها.

(13) الفصل بين حرف الجر ومجروره:

يُفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف، أو مفعول به، أو جارّ ومجرور، ولا يكون هذا الفصل إلا في ضرورة الشعر، ومنه قول الشاعر(البغدادي، 1980، 12/4):

يقولون في الأكْفاءِ أكبر همّه ألا ربَّ منهم مَن يعيش بمالكا

فصل بـ(منهم) بين(ربّ) ومجرورها(مَن)، ومنه قول الشاعر(الشنقيطي، 1981، 202/4):

وإنّي لأطوي الكشحَ من دون من طوى

وأقطعُ بالخرق الهبوعِ المُراجم

فصل بالمفعول(الخرق) بين حرف الجر ومجروره، أراد(وأقطع الخرق بالهبوع)، ومنه قول الشاعر(الشنقيطي، 1981، 40/2):

إنّ عمرًا لا خيرَ في اليومَ عمروٍ إنّ عمرًا مُخّبر الأحزان

فصل بـ(يوم)بين حرف الجر(في) ومجرورها(عمروٍ).

وحكى الكسائيّ الفصل بينهما بالقسم اختيارا، ومنه:(اشتريته بـ والله درهمٍ) أي: بدرهم والله.(ابن مالك،1990، 194/3)وفُصل بينهما بالجملة المعترضة، (ابن هشام،392/2)، ويُفصل بينهما بـ(ما)، نحو قوله تعالى﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾(النساء 155) وجوازه بها أنّه ليس لـ(ما) معنى سوى التوكيد.(سيبويه،1999، 240/1).والفصل بينهما عند ابن جنيّ ممتنع، وهو

عنده أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه (ابن جني،395/2) والفصل فيه بظرف وجارّ ومجرور وغيرهما، ولم يُوصف الفصل بهما بأنّه أسهل استعمالا، أو أكثر دورا، أو أقل قبحا، فلا ميزة للفصل به عن غيره مما جاء فاصلا بين حرف الجر ومجروره.

(14) الفصل بين (نعم) و(بئس) وفاعلهما:

بئس ونعم فعلان جامدان لإنشاء المدح والذم عند البصريين والكسائيّ، واسمان عند الفرّاء، وكثير من الكوفيين،(الأندلسي،1998، 2041/4) ومنع ابن أبي الربيع الفصل بينهما وبين فاعلهما بشيء، لا بظرف، ولا جارّ ومجرور، فيمتنع عنده(نعم في الدار الرجل زيدٌ) ويجوز (نعم الرجل في الدّار زيدٌ) فإن كان معمولا للفاعل نحو(نعم فيك الرّاغب زيدٌ) أجازه الكسائيّ، ونفى أبو عليّ الفارسيّ أن يكون الكسائيّ أجاز تقديم الصلة على الموصول(الفارسي،1985، 834/2) وقال ابن السرّاج فيه: "ولا أعرفه مسموعًا من كلام العرب" (السرّاج،1985، 119/1) ومنعه الجمهور، وجاء في الشعر(الشنقيطي،1981، 205/5):

فبادرْنَ الدّيار يَزِفْنَ فيها وبئس من المليحاتِ البديلُ

وفُصل بينهما بـ(إذن) في قول الشاعر(مجنون ليلى، 181، الشنقيطي،1981، 206/5):

أَرُوح ولمْ أُحْدِث لليلى زِيارةً لَبِئْس إذن راعِي المودةِ والوصلِ

وبالقسم، كما في قول الشاعر(الشنقيطي،1981، 206/5، 217):

بِئْس عَمرِ الله قومٌ طُرِقوا فَقَروا أضيافَهُم لحماوَجر

(الأندلسي،1998، 2046/4)

وذكر الصيمريُّ أنّه إن تقدّم على التمييز، نحو(نعم فيك راغبٌ زيدٌ) على جعل (فيك) تبيينا فجائز بإجماع، أمّا(نعم فيك الرّاغب زيدٌ)على جعل(فيك) صلة الرّاغب فممتنع، لأنّ الصلة لا تتقدّم على الموصول. فخرجت المسألة من باب الفصل بين (نعم) وفاعلها إلى باب تقدّم الصّلة على الموصول.(الصيمري،1982، 277/1) والخلاف فيهما لأنّهما فعلان لا يتصرّفان، وليس كسائر الأفعال(السرّاج،1985، 119/1).

الفصل الثّاني: الظرف والجار والمجرور أَجْنَبِيين:

تحدّث النحاة عن الفصل بالظرف والجار والمجرور على اعتبار التوسّع فيهما، وكونهما غير أجنبيين، فيقعان بين أجزاء الكلام في مواضع لا يقع فيها غيرهما، غير أنّ التراكيب النحوية جاءت بصورتين فُصل فيها بين أجزاء الكلام بغيرهما، وصُورة لم يُسمح بالفصل لا بهما ولا بغيرهما. وهاتان الصورتان على النحو التّالي:

أولا: صور الفصل بغير الظرف والجار والمجرور:

(1)الموصولات الاسمية وصلاتها:

الموصول الاسمي هو الذي وفروعه، ومَن ، وما، وأي وفيها خلاف، وذو الطائية، وذات لمؤنث، وذا غير ملغاة بعد استفهام بما، وجميع الإشارات عند الكوفيين، وماذا مجرّدا من الاستفهام عند غير ابن عصفور، وأل لمن قال باسميتها(ابن عقيل،1980، 148/1،السيوطي،2001، 288/1)، والموصول والصّلة مشبّهان بـ(بعلبك) في كونهما كجزئي اسم، فلا يفصل بينهما بأجنبي،أمّا غير الأجنبي فعلى الجواز، ومما عُدّ غير أجنبي:

معمول الصلة، نحو(جاء الذي زيدا ضرب) كما فُصِل به بين(ما) وموصولها، فيجوز(عجبت من ما زيداً تضرب) ، فهو من سببيها(الأندلسي،2،1418/ 1048) وجملة القسم، كقول الشاعر(جرير بن عطية، 580):

ذاك الذي وأبيكَ يعرفُ مالكا

وجملة الاعتراض، نحو قول الشاعر:(السيوطي،2001، 303/1)

ماذا ولا عيبَ في المقدور رُمْت أما

وجملة الحال، نحو قول الشاعر(الشنقيطي،1981، 288/1) :

إنّ الذي وهو مثرٍ لا يجود حرٍ بفاقة تعتريه بعد إثراءِ

وجملة النّداء بعد الخطاب، نحو قول الشاعر(الشنقيطي، 1981، 289/1):

وأنتَ الذي يا سعد أبتَ بمشهدٍ

فإن لم يكن لمخاطب، عُدّ الفصل أجنبيا، وخُصّ بالضرورة، كقول الشاعر(الفرزدق،329/2):

نكن مثل منْ يا ذئبُ يصطحبانِ

فإن كان الفصل بين الصّلة، أو بين متعلقاتها بأجنبيّ عُدّ شاذا، ومنه قول الشاعر(الشنقيطي،1981، 286/1):

وأبغضُ من وضعت إليّ فيه لِسَانِي معشرٌ عنهم أذودُ

فصل بـ(إليّ) وهو أجنبيّ، بين الصلة ومعمولها، ومحلّه بعد (لساني).(ابن عقيل،1980، 175/1، 176، السيوطي،2001، 302/1، 303، الأزهري،2000، 167/1) فالجارّ والمجرور يعامل معاملة الأجنبيّ إن لم يكن له تعلّق بجملة الصلّة، فالفصل به بلا تعلّق يعدّ من الشاذ، الذي لا يُقاس عليه، ولا يُحكم بجوازه فاصلا على التوسّع.فالفصل بين الموصول وصلته مقرونٌ بأجنبية الفاصل وعدم أجنبيته.

ويجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة، كما تقول في باب التنازع على إعمال الأول(الذي ضربت وضربوني غلمانه زيد)إذ الفصل ليس بأجنبيّ من الصلة(الإستراباذي،1998، 152/3).

وعدّوا القسم غير أجنبيّ لأنّه يؤكّد الجملة الموصول بها، وجملة الاعتراض لأنّ فيها توكيدا وتشديدا لمضمون الجملة الموصول بها، وجملة الحال لعمل فعل الصلة فيها، وما عمل فيه فعل الصّلة فهو من الصّلة، ولا يكون أجنبيا.(ابن مالك،1990، 232/1) فلم يذكروا الظرف والجارّ والمجرور فيما استجازوا الفصل فيه بين الموصول وصلته، أو بين أجزاء الصّلة، أمّا الفصل بـ(إليّ) في الشاهد(وأبغض من وضعت إليّ فيه) فهو معدود في الشاذ.

(2)الفصل بين (قد) والفعل:

قد حرف يدخل على الماضي فيفيد التحقيق، ويدخل على المضارع فيفيد التقريب أو التوقُّع(المرادي،1983، 254، 255)،ووصف سيبويه الفصل بين (قد) والفعل بالمعمول بالمستقيم القبيح، "وأمّا المستقيم القبيح، أن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك:قد زيدا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك"(سيبويه،1999، 52/1)فهو مستقيم من حيث المعنى، قبيح من حيث الصورة التركيبية، وجاء الفصل بينها وبين فعلها بالقسم في الشعر خاصّة، ومنه قول الشاعر(ابن منظور،1417، 161/6):

قد أرسلوني في الكواعبِ راعيا

فقد وأبي راعي الكواعبِ أُفرسُ

فصل بين (قد) وأفرس بـ(وأبي)، وقوله(المرادي،1983،260) :

أخالد قد والله أوطأتُ عشوةً وما قائلُ المعروفِ فينا يُعنّفُ

فصل بين(قد)و(أوطأت) بالقسم(والله)(السلسيلي،1986، 975/3).ولم يُقيّد بالضرورة، ولم يأتِ بغير القسم، لا ظرف ولا غيره، وعلّة عدم الفصل بينها وبين الفعل قوة اتّصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال، فهي معه بمنزلة الجزء من الشيء(ابن جني،391/2)، ولا يُفصل بين الشيء وجزئه، وخُصّ القسم لأنّه لا يدخل في الأجنبيّ، والفصل به كلا فصل، فهو لمجرّد التوكيد.

(3)الفصل بين الصفة والموصوف:

الصفة و موصوفها ذات نمط تركيبيّ محدد يقوم على تابع ومتبوع ، ورتبة ثابتة للمتقدّم فيهما، وهما في الُّلحمة كالشيء الواحد،فالنعت من تمام المنعوت،(ابن يعيش،59/3، 66) ولذا منع بعض النحويين الفصل بينهما مطلقا، قال الأبذي:"لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف؛ لأنّهما كشيءواحد، بخلاف المعطوف والمعطوف عليه"(السيوطي، 1984، 305/2) إلا أنّ الاتّصال بينهما أقل منه في الصلة والموصول، فيتوسعون في الفصل بينهما،(الزمخشري،344/2) وجاز الفصل بينهما بالأجنبيّ فيما ذكر الرضيّ، قال:"ولو قيل بجواز(أكرم هندا رجلٌ ضربها) لجاز، لأنّ الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبيّ غير ممتنع، بخلاف الصّلة والموصول، إذ الاتّصال الذي بين الأولين أقل مما بين الأخيرين"(الإستراباذي،1998، 171/1، 172)وليس هذا بإجماع، فذكر ابن

عصفور أنّ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ لا يجوز، إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض،لما فيها من تأكيد الكلام، وتبيين لمعنى من معانيه، ومنه قوله تعالى﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (الواقعة76) فصل بين (قسم) وصفته(عظيم) بقوله(لو تعلمون) وجعل غير ذلك ضرورة، ومنه قول الشاعر(ابن جني،396/2):

أمرّت من الكتّانِ خيطا وأرسلتْ
رسولاً إلى أُخرى جريّا يعينها

ففصل بالمجرور بين(رسول) وصفته(جري)، ومنه أيضا(ابن جني،396/2):

فصلتْنا في مُرادٍ صلْقَةً وصُداء ألحقتْهُم بالنَّلَل

فصل بين(صَلْقَةً) وصفته(ألحقتهم) بالمعطوف(الإشبيلي،1999، 224/1).

فأخرج الجارّ والمجرور من المحرمية، وجعل الفصل بهما ضرورة لا تجوز في غيرها.

وفُصل بينهما بالفاعل، ومنه قوله تعالى ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾(إبراهيم10) عند من أعرب(شك) فاعل بالظرف؛ لأنّه اعتمد على الهمزة،(العكبري،764/2) و بالمبتدأ عند من أعربها مبتدأ، ففصل بين لفظ الجلالة(الله) وصفته(فاطر) بالمبتدأ، ورأى أنّ الفصل بين الموصوف وصفته بمثل هذا المبتدأ جائز، فيجوز(في الدار زيد الحسنة) وأصل التركيب(في الدّار الحسنة زيد) (الأندلسيّ،409/5) وفُصل بينهما بالخبر، نحو(زيدٌ قائم العاقلُ) وبالمقسم به وجوابه، نحو قوله تعالى ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾(سبأ3) وبمعمول الموصوف، نحو،(هذا ضاربُ زيدا عاملٌ) وبمعمول المضاف الموصوف، نحو قوله تعالى ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ (المؤمنون91، 92)، فصل بين لفظ الجلالة الموصوف(الله) وصفته(عالم) بمعمول المضاف(عما يصفون)، ومعمول الصفة، كما في قول الشاعر(ابن يعيش،71/6):

بكيتُ أخا اللأواءِ يُحمدُ يومُه كريمٌ رؤوس الدارعين ضروبُ

فصل بين (كريم) و(ضروب) بـ(رؤوس الدّارعين)وهي معمولة لضروب، وبالفعل العامل في الموصوف، نحو(أزيداً ضربتُ العاقلَ) وبالمفسِّر، نحو(أزيداً ضربتُه العاقلَ) وبالاستثناء، نحو(ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منك) (الأندلسيّ،1998، 1935/4، 1936) والمعطوف إن لم يكن شريك الموصوف في الصفة، نحو(هذا رجلان وزيدٌ منطلقان)(سيبويه،1999، 78/2،الأندلسيّ،1998، 1936/4):

"فكثُر ما فصل بين الصفة والموصوف، وعلى كثرته لم يأتِ معه الظرف، والجارّ والمجرور، إلا إن كان متعلّقا بما له صلة بالنعت فتزول أجنبيته، ويكون من سببيها، ويكون أصلُ الفصل الفصلَ بالمعمول لا بالظرف أو الجارّ لذاتهما، وعلى الرّغم

من مجيء الفصل بين الصفة والموصوف في هذه الحالات كلّها فإنّ الأحسن والقياس عدم الفصل"(السّبتي،1986، 323/1، 324) لما فيه من خروج عن الأصل، ومخالفة للقياس.

(4)الفصل بين (أنْ) المخففة وخبرها :

تخفف(أنْ) مفتوحة الهمزة، فتبقى على العمل، ولا يكون اسمها إلا ضمير شأن محذوفا، أمّا الخبر فلا يكون إلا جملة، فإن كان فعلا متصرّفا غير دال على الدّعاء فالأحسن الفصل بينهما، ليكون الفصل عوضا مما حذفوا منه، أو لعدم اللبس بأنْ المصدرية (الأزهري،2000، 331/1)، ويُفصل بينهما بأربعة أشياء، الأول قد، ومنه قوله تعالى ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا﴾ (المائدة 113)،الثاني حرفا التنفيس، ومنه قوله تعالى ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾(المزمّل20) وقول الشاعر(الشنقيطي،1981، 218/2):

واعلم فعِلْمُ المَرْءِ ينفعُهُ أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا

الثالث النفي، ومنه قوله تعالى ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ (القيامة3)الرّابع لو، ومنه قوله تعالى ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾و(ابن عقيل،1980، 332/3، 333، السيوطيّ،2001، 186/2، 187)لم يفصل بينهما بالظرف، أو الجارّ والمجرور، ولو كان أمر الفصل مقتصرا على التوسّع فيهما دون غيرهما، ولكونهما مَحْرَمَين في كلّ موضع لكان الفصل بهما هنا أولى من الفصل بغيرهما، لا سيما أنّ الفصل هنا على اللزوم والوجوب لا على التوسّع.

(5)الفصل بين الحال وصاحبها :

الرتبة بين الحال وصاحبها من الرّتب غير المحفوظة، فيجوز في بعض الحالات تقدّم الحال على صاحبها وعلى عاملها،(ابن مالك،1990، 334/2 . 348) و يُفصل بين الحال وصاحبها بالجملة الاعتراضية، على اعتبارها غير أجنبية، فالفصل بها كلا فصل(الأندلسي، 95/6، 96). وعدّوا ما عداه أجنبيا، ومنعوا الفصل به، ووجهّوا الإعراب عليه، كما في قوله تعالى﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾(النساء93) أعربوا(خالدا) حالا من محذوف، تقديره: يُجزاها خالدا فيها، ومنعوا إعرابه حالا من الهاء في(جزاؤه) لوجهين، الأول: امتناع الحال من المضاف، الثاني: الفصل بين الحال وصاحبها بالخبر وهو أجنبيّ.(العكبري،381/1).

(6)الفصل بين (سوف) والفعل المضارع:

سوف حرف استقبال، يدخل على المضارع فيخصصه للمستقبل بعد شيوعه فيه وفي الحال،(المرادي،458،1983) ولا يحسن الفصل بينه وبين الفعل، قال سيبويه:"ولو قلت: (سوف زيدًا أضربُ) لم يحسن"(سيبويه،1999، 153/1) فجعل من غير المستحسن الفصل بينها وبين المضارع بمعموله، ونفى في موضع آخر الفصل بينهما على عمومه:"ومن تلك الحروف أيضا(سوف يفعلُ) لأنّها بمنزلة السين التي في قولك(سيفعلُ). وإنّما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنّما هي إثباتٌ لقوله(لن يفعلَ) فأشبهتها في أن لا يُفصل بينها وبين الفعل"(سيبويه،1999، 131/3) فمنع الفصل بينها وبين الفعل لعلّة الشبّه بالسين. وجاء الفصل بينهما بجملة الاعتراض، ومنه قول الشاعر(ثعلب، 1964، 73):

وما أدري وسوفَ إخالُ أدري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ

(ابن هشام،393/2)

فصل بينها وبين فعلها(أدري) بـ(إخالُ).

(7)الفصل بين التوكيد والمؤكّد:

التوكيد لفظيّ ومعنويّ، المعنويّ بألفاظ محصورة، واللفظيّ بإعادة اللفظ الأوّل أو مرادفه، ويكون في المفرد، والمركّب غير الجملة، (السيوطي،2001، 197،206/5) وفُصل بين المؤكّد والتوكيد بالجملة المعترضة، نحو قول الشاعر(رؤبة،1980، 171):

ليتَ وهل ينفعُ شيئا ليْتُ ليْتَ شبابًا بوعَ فاشتريتُ

(ابن هشام،393/2)

فصل بـ(وهل ينفع شيئا ليتُ) بين(ليت)و توكيدها.فإن كان المؤكّد ضميرا متصلا أو حرف غير جواب عاملا أو غير عامل، لم يعد في الاختيار إلا مع ما دخل عليه، أو مفصولا بفاصل، ولو حرف عطف ووَقْف، نحو قوله تعالى﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرابًا وَعِظامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ (المؤمنون35) وقول الشاعر(الشنقيطي، 1981، 52/6):

ليت شِعْري هل ثمّ هل آتينّهم أو يحولَنّ دونَ ذاكَ حِمامُ

والإعادة بدون فصل لا تجوز إلا في ضرورة، نحو قول الشاعر(الشنقيطي،1981، 147/5):

فلا والله لا يلفي لما بي ولا لِلِما بِهِم أبداً دواءُ

والأجود في الجملة المؤكّدة الفصل بينها وبين المعادة بثمّ، نحو قوله تعالى﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾(الانفطار17،18) (السيوطي، 2201، 209/5 – 211). فالفصل فيه ليس على التوسّع، بل هو فصلٌ واجبٌ، وعدمه من الضرورات.

أمّا في التوكيد المعنوي فلا يجوز الفصل بين المؤكّد والتأكيد بما ليس بينهما علاقة، فإن كان بينهما علاقة جاز، كما في قول الرّاجز(الشنقيطي،1981، 36/6):

إذن ظلَلْتُ الدَّهرَ أبْكي أَجْمَعَا

أي: ظللت الدَّهر أجْمَع أبكي.(الأندلسي، 1998، 1954/4،1953) فأجاز الفرّاء(ابن مالك، 1982، 1180/3) والكسائيّ(ابن عقيل، 1980، 393/2) الفصل بينهما بـ(أمّا) نحو:(مررت بقومك إمّا أجمعين وإمّا بعضهم) ومنعه البصريون.(الأندلسي، 1988، 1954/4) فمن أجاز الفصل اشترط العلاقة، لأنّ العلاقة تنفي الأجنبية.

(8)الفصل بين(حبذا) وتفسيره:

الفصل بين(حبذا) وتفسيره كالفصل بين المفعول وفعله بالفاعل(الفارسيّ1985، 847/2)، فيُقال:(حبَّذا رجلًا زيدٌ) و(حبَّذا زيدٌ رجلًا)(الأندلسي،1988، 2062/4) فقياس جوازه كجواز الفصل بين الفاعل والمفعول.

(9)الفصل بين(حبّذا) والمخصوص:

فُصل بين(حبّذا) والمخصوص بالنّداء، نحو قول الشاعر(كُثير، 1971، 502):

فقُلتُ وفي الأحشاءِ داءٌ مُخامرٌ ألا حبّذا يا عزَّ ذاكَ التّسائُرُ

(السيوطي،2001، 48/5)

فصل بين(حبّذا) ومخصوصها(ذاكَ) بالنّداء(ياعزَّ)، ولم يأت بشيء غيره.ويُفصل بينهما بالتمييز، وتقديمه وتأخيره سهل يسير، واستعماله كثير، وتقديم المخصوص أولى،ومن تقديم التمييز على المخصوص، قول الشاعر(الشنقيطي، 1981، 117/2):

ألا حبّذا قَومًا سُلَيْمٌ فإنّهم وَفَوا إذْ تواصُوا بالإعانة والنصْر

ومن تقديم المخصوص على التمييز، قول الشاعر(الشنقيطي، 1981، 117/2):

حبّذا الصّبرُ شيمةً لامْرئ را مَ مُباراة مُولَع بالمعَالِي

(ابن مالك،1990، 28/3،27)

فالفصل بينهما قائم على قضية التقديم والتأخير مع التمييز، ولم أقف على فصل بغير النّداء بينهما.

(10)الفصل بين(ما) في التعجب والفعل:

أجاز الفرّاء زيادة (تكون) بين(ما) وفعل التعجب، ومنه قول الشّاعر(ابن هشام، 1986، 257):

صدّقتَ قائلَ ما يكون أحقَّ ذا طفلا يَبُذُّ ذوي السيادةِ يافعا

وزيادتها بصيغة الماضي لا خلاف فيها، ومنه قول الشاعر(ابن مالك، 1977، 211):

ما كانَ أسْعَد مَنْ أجابكَ آخِذا بِهُداكَمُجْتَنبا هَوَى وعنادا

أما زيادة أصبح وأمسى فيما سُمع من بعض العرب، في(ما أصبح أبردها) و(ما أمسى أدفأها) فشاذ.(ابن مالك،1990، 362/1)

والفصلُ بينهما على الجواز أو الشذوذ مختصٌ بـ(كان) و(أصبح) و(أمسى) ولم يرد فيه ذكرٌ للجارّ والظرف.

ثانيا:صور امتناع الفصل بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما :

تدور قضية الفصل هنا حول التوسّع في الظرف والجارّ والمجرور ؛ لكثرة الاستعمال، غير أنّ اللغة لم ترتضِ هذا الحكم على عمومه، فمنعت الفصل بهما وبغيرهما في أحوال أُخر، ومما امتنع فيه الفصل بهماوبغيرهما :

الموصولات الحرفية وصلاتها، حرفية واسمية لا يفصل بينهما، لا بأجنبيّ ولا بغيره، ويستثنى من هذا الحكم(ما) فيجوز فصلها، فالفصل بالظرف والمجرور في هذا الباب ممتنع كما هو ممتنع في غيرهما على حدّ سواء.(الأندلسي،1998، 1048/2).كما يمتنع الفصل بين (أل) الموصولة وصلتها، على القول باسميتها أو حرفيتها ،لا بأجنبيّ ولا بغيره.(السيوطي، 2001، 304/1)ولا يُفصل بين حرف التعريف والمعرّف به، بظرف وجار ومجرور وغيرهما، لامتزاج حرف التعريف بالاسم المقرون به، وجعله شبيها بمفرد قُصِد به التعيين وضعا.(ابن مالك، 1990، 256/1)وامتنع الفصل بين بعض أنواع الصفة وموصوفها، فإن كانت الصفة لموصوف مبهم امتنع الفصل بينها وبين موصوفها بشيء.(السّبتي ، 1986، 322/1).

الخاتمة:

أبرز ما يبينه هذا البحث ما يلي:

- للفصل أحكام خاصة بمواضعها التي لا يصح تعليل الفصل بها بالتوسّع.
- الفصل بمفهومه العام لا يمتنع في كلّ موضع، بل هو على مستويات:فيكون ممتنعا على كلّ حال، جائزا على كلّ حال، و بينهما.
- القاعدة العامة أنّ الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لا تجوز، ظرفا ومجرورا أو غير ذلك.
- الجارّ والمجرور والظرف على التوسّع فيهما يكونان أجنبيين فلا يفصل بهما.
- ظاهرة الفصل في كثير من حالاتها تتصل برتبة الكلمات داخل الجملة.
- الفصل بالظرف والجارّ والمجرور لم يقتصر عليهما دون غيرهما إلا في أربع حالات.
- بعض الحالات التي امتنع فيها الفصل بالظرف والجارّ والمجرور، يكون التركيب فيها جائزا، لكنّ الفصل يترتب عليه إبطال العمل، أو إلغاء الحكم،فالممتنع العمل والحكم لا الفصل.
- لعدد الحروف دور في الفصل، فيمتنع في ما كان على واحد، ويجوز فيما زاد عنه، في العطف وحرفي التنفيس.
- بعض المتلازمات ترفض التفريق بين أجزائها، أجنبيا كان الفاصل أو غير أجنبي.
- بعض ما قاله النحاة في قضية الفصل بحاجة إلى مراجعة، لعدم تمشيه مع الاستعمال والسماع.
- يُقتصر في بعض حالات الفصل بالظرف والجارّ والمجرور على الضرورة الشعرية.
- الأخوة بين الظرف والجار والمجرور قد تنفك، فيكون الفصل بأحدهما مقبولا، وبالآخر قبيحا.
- يجوز الفصل في بعض التراكيب على عمومها، ويمتنع في حالات خاصّة منها لعلّة.
- ليس كلّ فصل مبناه التوسع، إذ يوجد فصل واجب.
- حالات الفصل الواجب جاءت بغير الظرف والجارّ والمجرور، إلا إنْ كانا ركني إسناد، أو معمولين للعامل بما ينفي عنهما الأجنبية .
- المحْرَمِية في الظرف والجارّ والمجرور مقيّدة، وفي القسم والاعتراض مُطْلَقة.
- بعض قضايا الفصل مبناه الفصل والتوسّع، وبعضها الآخر مبناه التقديم والتأخير في أجزاء الجملة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الأزهري، خالد بن عبدالله،(2000) شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

الأستراباذي، رضي الدّين محمّد بن الحسن،(1998) شرح الكافية، تحقيق إيميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأشبيلي، ابن عصفور(1999) شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، ط 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الأشبيلي، ابن عصفور، المقرّب، تحقيق أحمد الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

الأشموني، نور الدين علي بن محمّد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيس البابي الحلبي.

الأعشى(1983م) الديوان، شرح وتعليق محمد محمد حسين، الطبعة السّابعة، مؤسسة بيروت.

الأنباري، كمال الدّين أبو البركات(1987)الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الأنباري، كمال الدّين أبو البركات،البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكاتب العربي، القاهرة.

الأندلسي، أبو حيان (1998)ارتشاف الضرب،تحقيق رجب عثمان محمد،رمضان عبدالتواب،ط1،مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية .

أنس بن زُنيم (1985م) شعراء أمويّون،الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بغداد.

الأنصاري، أحمد بن علي(1403ه) كتاب الإقناع في القراءات السبع، تحقيق عبدالمجيد قطامش،ط 1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الأنصاري، عبدالله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث العربي، بيروت، لبنان.

الأنصاري، عبدالله بن يوسف بن هشام (1986م) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عبّاس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، المكتبة العربية، بيروت.

البغدادي، عبدالقادر بن عُمَر(1980م) شرح أبيات مغني اللبيب،تحقيق عبدالعزيز رباح والدقّاق، دار المأمون للتراث.

البغدادي، عبدالقادر بن عُمَر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب(1989م) الطبعة الثّالثة، تحقيق وشرح عبدالسلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

تأبط شرا، الديوان(1984م) الطبعة الأولى، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلاميّ.

الجرجاني، علي بن محمّد(2002م)كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

جرير بن عطية، الديوان، الطبعة الثالثة، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص،تحقيق محمد علي النجّار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان(1954م) المنصف،تحقيق إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد(1990م)الصحاح، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، الطبعة الرّابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

ابن دريد، محمّد بن الحسن(1979م) الاشتقاق، الطبعة الثّانية، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دار المسيرة، بيروت.

الزمخشري، جار الله،الكشاف، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

رؤبة بن العجّاج، الديوان(1980م)الطبعة الثانية، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

السّبتي، ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد(م1986)البسيط في شرح جمل الزجّاجي، تحقيق عياد عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

السرّاج، أبو بكر محمد،(1985م)الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، الطبعة الأولى ،مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى(م1986) شفاء العليل،تحقيق عبدالله الحسيني، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن(1984م) نتائج الفكر ،تحقيق محمد إبراهيم البنا،الطبعة الثانية، دار الرياض، المملكة العربية السعودية.

سيبويه، أبو بشر عثمان(1999م)الكتاب، تحقيق إيميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين،(م1984م)الأشباه والنظائر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين(2001م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

الشنقيطي، أحمد الأمين(1981م)الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، الطبعة الأولى، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت.

الصابوني، محمد بن علي(2002م) حاشية الصبّان على شرح الأشموني، تحقيق محمود بن الجميل، ط 1، مكتبة الصفا، القاهرة.

الصيمري،أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق(1982م) التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي علي الدين، الطبعة الأولى ، دار الفكر، دمشق.

أبو العبّاس ثعلب(1964م) شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى،الدّار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

عبّاس بن مرداس(1968م)، الديوان، جمع وتحقيق يحيى الجبّوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

ابن عقيل،عبدالله بن عبدالرحمن(2011)،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط 2، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،لبنان.

ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن(1980)المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، ط 1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرّمة.

العكبري ، أبو البقاء،التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء،تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

العكبري،أبوالبقاء (2000م)التبيين عن مذاهب النحويين،تحقيق عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

. العكبري، أبو البقاء(2009م)اللباب في علل البناء والإعراب،تحقيق محمد عثمان، الطبعة الأولى ، مكتبة الثقافة، القاهرة.

الفارسيّ، أبوعلي(1988م)كتاب الشعر،تحقيق محمود الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد(م1985) المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر، الطبعة الأولى مؤسسة المدني.

الفرزدق، همام بن غالب، الديوان، دار صادر، بيروت.

القيسي، مكي بن أبي طالب(م1975) مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية.

كُثير عزة(1971م) الديوان، تحقيق إحسان عبّاس، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت.

اللبدي، محمد سمير نجيب(م1985) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن مالك، جمال الدين(1990م) شرح التسهيل، تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون، الطبعة الأولى ، هجر للطباعة والنشر،القاهرة.

ابن مالك، جمال الدين(1977م)شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، تحقيق رشيد العبيدي، الطبعة الأولى، إحياء التراث قي وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية.

ابن مالك، جمال الدين(م1982)شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبدالمنعم هريدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث.

مجنون ليلى، قيس بن الملوّح، الديوان، جمع وتحقيق عبدالستّار أحمد فرّاج، مكتبة مصر، القاهرة.

المرادي، الحسن بن قاسم(2001م)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ،دار الفكر العربي، القاهرة.

المرادي، الحسن بن قاسم(1983)الجنى الدّاني، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط 2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنا،.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن محمّد(1417) لسان العرب، ط 6، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن النّاظم،عبدالله بن عبدالرحمن،شرح الألفية لابن الناظم،تحقيق عبدالحميد السيد، محمد عبد الحميد، بيروت.

الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله(2005)العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك، الطبعة الثانية ، دار الفكر، دمشق.

ابن يعيش، موفق الدّين، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.

المجلات:

الصنعاني، صلاح الدين بن الحسين الأخفش اليمني(1412) العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكلّ منهما من التقسيم، تحقيق ودراسة صالح بن سليمان العمير، دراسة منشورة في مجلة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس.

مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، مجلّد33، عدد1.

The semi sentence as a relative and foreign position: A study in the linguistic collocation

Fatima Hassan Abdul Rahim
King Abdulaziz University

Abstract This study focuses on "interfering the connected syntactic positions by the semi sentence", i.e. the adverb and the preposition with the noun. The grammarians has intensively studied this issue assuming that the semi sentence is relative to the different syntactic positions. The importance of this research stems from the fact that it tries to prove this assumption that has been attributed to the semi sentence. The study collects, discusses and presents the scattered issues concerning this matter. Thus, it gives a full image for the matter called "relativeness" that has been attributed to the semi sentence.It classifies the cases of the interfering of the semi sentence into permissible, limited to linguistic necessity,less accepted and banned. It begins with the different related terms as relative, foreign, impermissible…etc.

Moreover, it discusses the rules of interfering the connected syntactic positions by the semi sentence showing its linguistics reason. It shows that the interfering has three possibilities. It would be by the semi sentence only, or with other syntactic components other than semi sentence and by semi sentence and other syntactic components. It would be banned as well.The basic result of the study is that it has reevaluated the interfering by semi sentence discussing the different grammarians'viewpoints.It has introduced many details and classifications as shown in the paper.

Key words: Adverb – Prepositions – linguistic Collocation.